doi.org/10.52866/esj.2020.03.16.11

نظرات الآثاري النقدية
في كتابه القلادة الجوهرية لآراء ابن مالك النحوية

أ.م.د. بلال محمد عبدالله الحياني
الجامعة العراقية/ كلية التربية - قسم اللغة العربية

المستخلص

تُعنى هذه الدراسة بالمسائل النحوية التي نقد فيها شعبان الآثاري آراء ابن مالك النحوية ووقف معه عليها معترضًا، أو راد، أو مستدركًا، في مواطن عديدة لا يكاد يكون الآثاري وقفها مع غير ابن مالك ، بل لم يقف مع غيره هذا العدد من الوقفات.

وأوضحت الدراسة حرص الآثاري على تتبع ابن مالك وتلمس له الهفوات، والاعتراض عليه في آرائه النحوية، وتجاوزَ حد الخِطاب معه ، ومع أن للآثاري اعتراضات ووقفات مع بقية النحاة كان له فيها دقة علمية راجحة ، إلا أن الأمر مع ابن مالك كان مختلف تمامًا عن بقية النحاة؛ ولهذا أفردت تلك الاعتراضات والوقفات بكل اشكالها في بحث خاص لكثرتها.

وقد اثبت الدراسة أن الآثاري في متابعاته لسابقيه اختص من بينهم فيمن له نظم في هذا الباب وهو: ابن معطي، والحريري، وابن مالك ، وكان النصيب الأوفر للمتابعة والرد والاعتراض هو ابن مالك.

وأخير فقد تكاد تكون جميع المواضع التي بينها البحث ترجح ما ذهب إليه ابن مالك ، وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي ثم التحليلي فالمقارن ، بعرض المادة وتحليلها وفق قواعد العربية .

الكلمات المفتاحية: نظرات الآثاري، القلادة الجوهرية، ابن مالك

The critical alatharii alnaqdiat of his book alqiladat aljawhari-at liara' abn malik alnahwia

Dr. Bilal Mohammed Abdullah Al - Hayani
Iraqi University / Faculty of Education / Arabic Language Department

Abstract

This study is concerned with the grammatical issues in which Shaaban al-Athari objected to the son of Malik and stood with him objecting, or Rad, or Masdarka, in many places that the archaeologist could hardly stand with the son of Malik, but did not stand with this number of other stands.

The study pointed out the keenness of the archaeologist to follow the son of Malik and touch his lapses, and to object to him in his grammatical opinions, and to exceed the limit of discourse with him. Although the archeologists had objections and stances with the rest of the grammarians, he had a scientific accuracy, but the matter with Ibn Malik was quite different from the rest of the grammar ; Therefore, these objections and stops in all their forms in a special research of the majority. The study proved that the archaeologist in his follow-up to his predecessors distinguished them from those who organized in this section, namely: the son of Mu'ti, al-Hariri and Ibn Malik. The most important part of the follow-up, the response and the objection was the son of Malik.

Finally, it is almost all the places that the research suggests what the son of Malik, and was adopted in this study on the method of inductive, and then analytical comparative, the presentation of the article and analysis according to the rules of Arabic.

Key words: alatharii alnaqdiat , alqiladat aljawhariat , abn malik

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب العزيز، معجزًا للبلغاء، والفصحاء، والحكماء ، فأبهر به الأدباء، والشعراء، أحمده تعالى حمدًا عظيمًا يرفعنا به عالي الدرجات، ويحط عنا به الخطايا والسيئات، ويدفع عنا به البلايا والرزايا والمدلهمات، وأصلي وأسلم على من أرسله الله بالهدى والنور والبينات، صلى الله وسلم عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الأخيار والتابعين لهم بإحسان .

أما بعد فإن الدرة المضيئة في كل علم، وفن هي أهل ذاك العلم، أو الفن وما تزال العلوم والفنون في نمو وازدهار مادام لها أهلها يخرجون كنوزها، ويشرحون مجملها، ويبينون غامضها، ويظهرون محاسنها، ويردون عنها كيد من كادها.

وعلم العربية من بين تلك العلوم التي مازال لها أهلون يخرِجونَ، ويَشرحونَ، ويُبينونَ، ويُظهِرون، ويَردون، ومن حق أهل العلم علينا بيان فضلهم، واظهار جهودهم، وتحقيق اقوالهم، ومن هذا المنطلق كتبت هذا البحث، في نظرات نقدية نحوية لأحد أعلام العربية المتأخرين صاحب الالفيات في النحو، والعروض، والخط، وهو شعبان الآثاري الموصلي (828هـ) على آراء ابن مالك في بعض المسائل النحوية و المنهجية التي تخص التأليف النحوي وطريقة عرض مسائله العلمية ونظم الأبيات الشعرية في المنظومة النحوية، وذلك في كتاب الآثاري (القلادة الجوهرية).

ولشعبان الآثاري نظرات نقدية في آراء عددٍ من النحاة فتعقبهم في كثير من المسائل، وخاصة من سبقه في نظم الأبيات الشعرية في القواعد النحوية كالحريري (ت 516هـ)، وابن معطي الزواوي (ت 628هـ)، وابن مالك (ت 672هـ)، وغيرهم من علماء العربية .

إلا أنّ النصيب الأوفر لتلك النظرات النقدية والتعقبات النحوية كانت لآراء ابن مالك؛ ولذلك أفردتها بهذا البحث.

وقد قسمت بحثي على قسمين الأول للنقد في المسائل العلمية والثاني في المسائل المنهجية وقد أوردتها بحسب ترتيب شعبان الآثاري لها في كتابه القلادة الجوهرية، وسبقتها بتمهيد عرَّفت فيه بكتاب القلادة الجوهرية، ومؤلفهِ شعبان الآثاري الموصلي، وانتهيت بخاتمة بينت فيها ابرز النتائج من هذا البحث .

تمهيد
التعريف بشعبان الآثاري وكتابه القلادة الجوهرية

أولًا: التعريف بشعبان الآثاري:

هو أبو سعيد زين الدين شعبان بن محمد بن داود بن علي الآثاري الموصلي الشافعي المصري نشأةً ووفاةً أوقد سمي بالآثاري نسبة للآثار النبوية ؛ لأنه أقام بجوار الآثار النبوية في مصر،وربما خدمها، أو عبَّر عن قربه منها بخدمتها[1]، وقد ذكر ذلك في منظوماته، فقال في البديعية الكبرى:

لأنني خادم الآثار لي نسب
ارجو به رحمة المخدوم للخدم[2]

وقال في آخر ألفيته في الخط:

نظمتها في مصر بالآثار
بشاطئ النيل السعيد الجاري[3]

(1) ينظر: الخير الكثير في الصلاة والسلام على البشير النذير، شعبان الآثاري، تحقيق: أحمد سعد الدين عوامة، دار المدينة المنورة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1998م- 1418هـ، ص13 - 14 .

(2) ينظر: لامية في النحو، شعبان الآثاري، تحقيق: هلال ناجي، عالم الكتب، ص5 .

(3) مجلة المورد، وزارة الثقافة والفنون العراقية، دار الجاحظ،

وأما ولادته، فكانت في النصف من شعبان؛ ولذلك سُمِّي به سنة 759هـ وقيل 765هـ، وكانت وفاته سنة 828هـ، وكانت ولادته بالموصل، ثم رحل عنها إلى مصر، وقيل إنه وُلد فيها وتقلد فيها مناصب، ثم فرَّ منها بسبب ديون احاطت به، فانتقل الى اليمن، ثم الهند، ثم الحجاز ومكة، ثم اليمن، ثم دمشق، ثم عاد الى مصر، وبقي ينتقل بين دمشق والقاهرة حتى وافته المنية بمصر عام 828هـ .

وقد ترك آثارًا كثيرة تزيد على الثلاثين كتابًا منها في مدح طيبة والبلد الحرام، ومنها في فضائل الصلاة والسلام على سيد الانام ﷺ منها المنظوم ومنها المنثور، ومنها كتبًا في النحو، واللغة، والعروض، والبلاغة، والخط، وقد نظم ثلاث منظومات ألفية، واحدة في النحو، وأخرى في العروض، وثالثة في الخط[1] .

ثانيًا: كتاب القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية

هذا الكتاب شرح لأرجوزةٍ في النحو من مائة بيت شعري لشعبان الآثاري اسماها «الحلاوة السكرية» وهو شرح مبسط بأسلوب ميسر بعيد عن الاستطراد غير أنه لم يخلُ من التعليقات والإشارة الى الترجيحات لبعض المسائل، وبعض التأصيلات هنا وهناك، وكان يحيل التفريعات وبسط المسائل في الغالب الى كتابه الهداية، الذي هو شرح لألفيته في النحو المسماة بـ «كفاية الغلام في إعراب الكلام» .

وكتاب القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية مخطوط طُبع طبعة واحدة مفقودة بتحقيق الدكتور محمد سعيد، ولم احصل على نسخة منه؛ لذلك اعتمدت في هذا البحث على اصل مخطوطة مكتبة جامعة الملك فهد برقم 7557 ف 1583/ 2 .

نظرات الآثاري النقدية

أنَّ من البارز جدًا في منهجية الآثاري في كتابه القلادة الجوهرية وغيره كالهداية في شرح الكفاية التي شرح فيها ألفيته النحوية المسماة : (كفاية الغلام في إعراب الكلام) اعتراضاته وتعقباته، ونظراته النقدية الكثيرة على النحاة في المسائل العلمية، وتجد له أكثر تلك النظرات والاعتراضات والتعقبات مع السابقين له في نظم المنظومات الشعرية كما ذكرت في المقدمة.

فكانت له آراءه المبنية على الاستدلال، والاستنباط العلمي في الرد على النحاة، أو متابعتهم، أو مناقشة أقوالهم، وترجيح بعض الأقوال على بعض، فكانت له آراءٌ تفرد بها عن النحاةِ، وفي هذا دلالة على سِعةِ العلمِ، والادراكِ، وفهمه لتلك المسائل وهذا ما تجده في تلك النظرات النقدية على سائر النحاة إلا فيما يخص ابن مالك، فإنه جانَبَ الصواب في أغلبها كما سترى في هذا البحث.

المجلد الثامن، العدد الثاني لسنة 1979م، ص 278 .

(1) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1389هـ، 1969م. ج3/ ص353– 355، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت 902هـ). منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، ج3/ ص301– 303، لامية في النحو، شعبان الآثاري، ص 10.

المبحث الأول

نظرات نقدية في مسائل علمية

أولًا: حد الكَلِم

اعترض شعبان الآثاري على ابن مالك في تعريفه لحد (الكَلِم) في ألفيته (الخُلاصة)، فقال: ((

وذو ثلاثٍ مُطْلقاً هو الكَلِم

والقولُ شاملٌ لكُل قَد عُلم

وأقول: في هذا البيت من المُقدمات الخمس مقدمتان وهما: الرابعة والخامسة.

فالرابعة: معرفة الكلم وهو اسم جنس جَمْعِي، وهو ما اجتمعت فيه ثَلَاثُ كلمات مُطلقًا اعني: سواء كانت اسماءً، أو أفعالاً، أو حروفاً على وجه الائتلاف، أو على وجه الاختلاف كاسمين وفعل، أو فعلين وحرف، أو حرفين واسم، أو حرفين وفعل؛ ولهذا قلت مُطلقًا هذا الذي عليه المحققون من أهل العلم.

وما نحا إليه ابن مالك من كونه لا يكون إلا من اسم وفعل وحرفاً فهذه العبارة لا تخلو من نقص يؤدي الى نقص.

وفسادها من وجهين:

احدهما: كون الثلاثة من الاسماء يطلق عليها (كلم) وليس فيها فعل، ولا حرف، وكون الثلاثة من الافعال تطلق عليها (كلم) وليس فيها اسم ولا حرف، وكون الثلاثة من الحروف يطلق عليها (كلم) وليس فيها اسم ولا فعل.

والثاني: ان الاسم والفعل والحرف، قد يفيد فائدة تامة فتكون كلاما كقولك: هل قائم زيد فكان ينبغي التحقيق لمن اراد ان يحِدّ الانشاء بحد تام ينتفع به الطالب، واحسن ما قيل فيه عبارة الكفاية حيث قلت :

والكلم الحاوي ثلاثًا قد عُلِم

إن لم يفد أو فكلام وكلم

ومن المعلوم انها ان كانت لم تفد فهي كلم لعدم الفائدة وان افادة فهي كلام وكلم، كلامٌ باعتبار الفائدة، وكلمٌ باعتبار العدد)) [1].

وقصد الآثاري بقوله: ((وما نحا إليه ابن مالك من كونه لا يكون إلا من اسم، وفعل، وحرف)) هو قول ابن مالك في بيت الخُلاصة:

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كـ «استقم»

واسْمٌ وفعلٌ ثُمَّ حرفٌ الْكَلِمْ [2]

والظاهر أنَّ فهم الآثاري لهذا الحصر من ابن مالك سببه أنّ ظاهر النَظم يدُل على أنَّ الكلم مبتدأٌ مؤخرٌ، وما قبله خبر عنه فينحصر بهذا التوجيه الإعرابي معنى الكَلِم على الأنواع الثلاثة.

لكنَّ النص يحتمل توجيهًا آخر وهو أنَّ الكلم مبتدأٌ للذي بعده لا للذي قبله، أي: (الكلم واحده كلمة)، وبهذا التوجيه يندفع الحصر بهذه الثلاثة [3]

ولا ريب في أنَّ قولنا: « الكلم ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف »، لا يخلو من معنيين:

الأول: أنَّ الكلم ما تجتمع فيه هذه الاشياء الثلاثة .

والثاني: أنَّ كل واحد من هذه الثلاثة يصدق عليه لفظ (كلم) [4].

ولفظة «مطلقًا» التي زادها الآثاري مزيلة للإيهام، ورافعة للإبهام، وزائدة في الدلالة والبيان، وهو في الاعتراض والاستدراك افاد وأجاد.

---

(1) القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة: 8.

(2) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ابن عقيل، 1/ 15.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، 1/ 84-85.

(4) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 68-69.

وتجد أكثر النحويين لا يقفون على هذه المسألة الدقيقة قال الجوهري: ((والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جمع كلمة، مثل نبقة ونبق. ولهذا قال سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية « ولم يقل: ما الكلام؛ لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء:

الاسم، والفعل، والحرف، فجاء بما لا يكون إلا جمعًا، وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة))[1].

اجتماع الكنية واللقب

قال شعبان الآثاري: ((ظاهر كلام ابن مالك في الخلاصة أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سِوى الاسم مطلقًا.

وليس الامر كذلك والصحيح أنه إنما يجب تأخيره إذا صحب الاسم كما قلنا، أما إذا صحب الكنية-فإنه- يملك الخيار في تقديم الجميع، فإن قلت: قد ورد في النثر، والنظم ما يدل على جواز تقديم اللقب على الاسم كقوله تعالى: ﴿ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ ومن الآية الاخرى ﴿إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ والآية الاخرى ﴿ وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾، وكقول الشاعر:

أَنا ابْنُ مُزَيقِيا عَمْرٍو وَجَدِّي

أَبُوهُ مُنْذِر مَاء السَّمَاء[2].

قلت: ذلك فيما إذا كان لقب المُسمَّى اشهر من اسمه في الاستعمال))[3].

أقول وبالله التوفيق: أما تقديم الاسم على اللقب فإنّ ابن مالك استثنى فيه وذكر أنه الغالب وقد أشار أبو جعفر النحاس إلى جواز البدء باللقب إذا اجتمع مع الاسم عند حديثه عن المخاطبات السلطانية فقال: ((فهذه المكاتبة قد اصطلح عليها عن الإمام وولي العهد في الأمور السلطانية التي تنشأ بها الكتب من الدواوين، إلا أن بعض العلماء قد خالفهم في هذا، وقال: الأولى أن يكتب: من الراضي بالله، ويبدأ باللقب كما قال الله جل وعز: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ وإنما صار هذا أولى، لأن اللقب لا يشركه فيه غيره فهو أولى أن يُبدأ به.))[4].

وبنحو هذا نقل العُليمي قول الزرقاني أنَّ ابن الأنباري نص على أنَّ اللقب إذا كان اشهر من الاسم يبدأ به ؛ لأنه لا يقع على غيره بخلاف الاسم، فإنه يقع على عدد كثير؛ ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء؛ لأنها أشهر من اسمائهم[5].

وأمّا نقد شعبان الآثاري فإنَّه كان في مسألة اجتماع الاسم مع الكنية لا اجتماع اللقب بالاسم، وهذا الاعتراض والتعليل من الآثاري سبقه به ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك، وزاد عليه أن بيَّن أنّ هناك نُسَخ أُخرى للألفية فيها غير هذا اللفظ يُزيل هذا الإشكال فقال: ((وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه ويدخل تحت

(1) ينظر: الصحاح في اللغة، الجوهري، 5/ 301.

(2) البيت لأوس ابن الصامت، وقوله: «مزيقيا» بضم الميم وفتح الزاي المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وكسر القاف وتخفيف الياء الأخرى، وهو لقب عمرو، وكان من ملوك اليمن، وكان يلبس كل يوم حلتين، فإذا أمسى مَزَّقَهُما؛ كراهة أن يَلْبَسَهُمَا ثَانِيًا وأن يَلْبَسَهُمَا غَيْرُهُ فلقب بذلك، ويقال: إنما قيل له مزيقيا؛ لأن أجل حائك كان باليمن يحوك له حلة لا يكملها إلا في عام، فإذا لبسها يوم زينته، أول لبسة مزقها كبرًا كي لا يلبسها غيره . ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، 118، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، العيني، 1/ 354.

(3) القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة: 34.

(4) عمدة الكُتاب، أبو جعفر النحاس، 206.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، 1/ 407.

قوله: (سواه) الاسم والكنية، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب، فتقول: أبو عبد الله زين العابدين، وبين أن تقدم اللقب على الكنية فتقول: زين العابدين أبو عبد الله.

ويوجد في بعض النسخ بدل قوله: (وأخرن ذا إن سواه صحبا)، (وذا اجعل آخرا إذا اسما صحبا)، وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا، فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم ولو قال وأخرن ذا إن سواها صحبا لما ورد عليه شيء إذ يصير التقدير وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنية وهو الاسم فكأنه قال وأخر اللقب إذا صحب الاسم))[1].

استعمال مصطلح «جامد» والتمثيل له بمشتق

قال الآثاري: ((أما الجمع المذكر السالم فإنه يكون جمعًا لأسماء وجمعًا لصفاتٍ ومنهم من يعبر عن الأول بالجامد وعن الثاني بالمشتق ومنهم ابن مالك وهو غير جيد لأنَّه عبر بذلك ومثل له بعَامرٍ وهو مُشتقٌ))[2].

وفي هذه النظرة النقدية خفة ولطافة لا يدركها إلا النبه الفَطِن وذلك في اطلاق المصطلح والتمثيل له بخلافه، فقد تتابع الشرَّاح على ذكر شروط جمع المذكر السالم عند شرح قول ابن مالك: ((جمع عامر ومذنب))[3]. بأن يكون إمَّا جامدًا، أو صفة، إلا المُرادي، والمَكودي، من شراح الألفية الذين اطلعت على شروحهم، فإنَّهما، ذكرا أنَّه يكونُ إمَّا اسمًا، أو صفةً[4].

(1) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، 1/ 99-100.
(2) القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة: 54.
(3) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، 1/ 51.
(4) ينظر: توضيح المقاصد، المرادي، 1/ 331، شرح المكودي على الألفية، المكودي، 16.

وقال الشاطبي: ((والقاعدة عند النحويين في هذا أن يقال: الاسم المجموع جمع سلامة بحرف العلة والنون على ضربين: جامدة وصفة))[5].

كسر نون جمع المذكر السالم

قال الآثاري: ((حق نون الجمع المذكر السالم وما أُلحق به الفتح كقولك: الزيدون والعشرون وقد تكسر قليلًا مع الياء ومنه قول الشاعر:

عرفنا جعفرا وبني أبيه
وأنكرنا زَعَانِفَ آخرين

وقوله أيضًا:

وماذا يبتغي الشعراء مني
وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

وهذا الكسر شاذ مخصوص بالضرورة وليس بلغة كما زعم صاحب الخلاصة والله أعلم))[6].

أقول: إنّ من الإنصاف أن نقول في هذا الموطن أن ابن مالك لم يزعم في الخلاصة إلى أنّ هذه لغة، وإنَّما كلامه محتمل لكونها ضرورة أو لغة وهو قوله: (وقلَ من بكسرها نطق)[7]، بل إنَّ المُرادي جزم بأن مُراد ابن مالك الضرورة وليس اللغة[8]، وقد صرّح بذلك ابن مالك في التسهيل فقال: ((وإن كان لمذكر فالمَزيدُ في الرفع واو بعد ضمة، وفي النصب والجر ياءٌ بعد كسرة، تليهما نونٌ مفتوحة، تُكْسَر ضرورةً))[9]، إلا أنه جزم بأنها لغة في شرح الكافية، فقال: ((ونون الجمع الذي على حد المثنى، والمحمول عليه مفتوحة،

(5) المقاصد الشافية، الشاطبي، 1/ 176.
(6) القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة: 56.
(7) ينظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، 1/ 57.
(8) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، 1/ 337.
(9) شرح التسهيل، ابن مالك، 1/ 71.

وكسرها لغة))[1].

بل إنه في شرح التسهيل اضطرب فذكر أولًا أنَّ كسرها ضرورة وأنَّ هذه النون مفتوحة كان السكون أحق لأنها لمنزلة التنوين، وكونها مسبوقة بالإعراب، فحُركت لالتقاء الساكنين، فكان الفتح أولى لأنَّه أخف من الضم والكسر، واستدل بالضرورة بقول الشاعر:

عرفْنا جعفرا وبَني عَبيد

وأنكرْنا زَعانِفَ آخرين[2]

ثم خرَّج البيت ذاته على جواز كونها حركة إعراب أو ضرورة[3].

والقول بأنها لغة هو قول الزمخشري في المفصل[4]، كما بوب له ابن يعيش: (فصل إعراب جمع المذكر السالم بالحركات في بعض اللغات)، وخصه ابن يعيش بما يجمع بالواو والنون عوضًا من نقص لحقه نحو: «سِنُون» وثُبُون»، وأما الكسرة في كلمة «الأربعين» في البيت الشعري فهي عند ابن يعيش كسرة التقاء الساكنين[5]، وقد ذكر أبو حيان أنّ من العرب من يجعل الإعراب في النون، وينقله من الإعراب بالحروف إلى الإعراب بالحركات، ثم ذكر أنهم اختلفوا هل هو لغة أم ضرورة مختصة بالشعر فقال: ((ذكر الأستاذ أبو جعفر ابن الإمام أبي الحسن بن الباذش ما نصه: «وللعرب في المجموع بالعلامة مذهبان: أحدهما هذا الذي ذكرناه من الإعراب بالحروف، والآخر نقله من الإعراب بالحروف إلى الإعراب بالحركات.»

وقال بعض أصحابنا: « ومن العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم إلا أن ذلك لا يحفظ إلا في الشعر». فظاهر هذا مخالف لما ذكره الأستاذ أبو جعفر، إذ هذا خصه بالشعر، وظاهر قول أبي جعفر أنه مذهب للعرب لا يختص بالشعر، وعلى هذا حمل المبرد[6] الأبيات التي أنشدت قبل بكسر نون الجمع لا على الضرورة.))[7].

وذكر الازهري اختلاف رأي ابن مالك، فتارة حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة، وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتبعه ابن هشام[8].

والظاهر أنَّها ضرورة أقرب من كونها لغة؛ لما ذُكر من أقوال أهل الفن في هذه الحركة.

بناء فعل على فَعُلَ لقصد المدح أو الذم

قال شعبان الآثاري: ((زعم ابن مالك أن كل ثلاثي يجوز أن يُبنى منه فعل على فَعُلَ بضم العين لقصد المدح أو الذم، ويعامل معاملة نِعْمَ وبئس في جميع ما تقدم لهما من الأحكام، ففي المدح نحو: شَرُفَ زيدٌ، وظَرُفَ عمرو، وكَرُمَ خالد، وكَبُرَ عامر. قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾. وفي الذم كقولك: لؤمُ زيدٌ وخبث عمرو، وما أشبه ذلك، وأن يكون مُطلقاً في الاستعمال حيث قال: واجعل فَعُلَ من ذي ثلاثة كنِعْم مسجلاً يعني مطلقًا أي سواء كان موضوعًا على فَعُلَ أصلاً أو محولاً فالأصل كما تقدم بيانه، والمحول نحو: علم الرجل زيدٌ وقضوَ صاحب القوم عمرو ورمو غلا ما زيدٌ.

كذا مثل ولده تبعاً لكلام الشيخ في شرح الكفاية والتسهيل وهو غلط بيّن، إذ لا يجوز أن يقال خَرُجَ زيد بضم العين ولا ركُب عمرو ولا ذبُح كبش ولا

(1) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، 1/ 200.
(2) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، 1/ 71-72.
(3) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، 1/ 86.
(4) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، 236.
(5) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 3/ 229.
(6) ينظر: المقتضب، المبرد،ن 3/ 332.
(7) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ابو حيان، 1/ 276-280.
(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، 1/ 261.

طَلُعَ نجم لعدم سماع ذلك من كلام العرب وعندي أن هذه الدعوى ليست بجيدة؛ لأنَّ ابن عصفور – رحمه الله تعالى - يقول عن العرب في هذا الباب أنها استعملت ثلاثة ألفاظ استعمال نِعْمَ ولم تحوّلها إلى ضمّ عينها بل أبقتها على ما هي عليه من الكسرِ وهي عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ وابن عصفور أمام الناس ومن بحره اغترف ابن مالك وغيره ولهذا قوله حجة على الناس، وبالجملة فالذي نحا إليه الشيخ وابنه -رحمهما الله تعالى - غريب لا يُعرف عن أحد من النحاة ولا من العرب، ولقد خالطتهم وعاشرتهم وصاهرتهم، وأقمت فيهم سنينًا عديدةً بالحجاز واليمن فلم أسمع ذلك منهم ولا قيل لي عنهم.

أما المسموع من ذلك رُمي المنحل إذا وقع من العلاقة ورُمي العمود، إذا هُدمت الخيمة، ورُمي الولد إذا سقط بنفسه من المهد.

وكل ذلك وما أشبهه إنما هو من باب المبني لما لم يُسمّ فاعله، أما قولهما: «عَلُمَ وقَضُوَ وَرَمُوَ» فليس من لغة العرب في شيء ولهذا قال الشيخ بهاء الدين ابن عقيل - رحمه الله تعالى -: ويَقتضي هذا الإطلاق أنه يجوز في علم أن يقال علُم الرجل زيدٌ بضم عين الكلمة وقد مثل هو وابنه بذلك، وصرّح غيره أنه لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع إلى فَعُلَ بضم العين؛ لأن العرب حين استعملتها بهذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها ولم تحوّلها إلى الضم فلا يجوز لنا تحويلها بل نبقيها على حالها كما أبقوها فيقول علم الرجل زيدٌ وجهل الرجل عمره وسمع الرجل بكرٌ[1]، انتهى.

وكلامه هذا ظاهر والصحيح المُفتى به عند أهل العربية إنَّما يُعتبر حال تلك الكلمة التي ضمت عينها أصلًا أو تحويلًا، فإن كان الضم فيها قد سمع فيجوز لنا استعماله وإلا فلا، وإلى ذلك أشرت بقولي: واعتبر من فعلا أعني لا مطلقاً كما قال الشيخ وابنه فإنه لا يجوز، والله أعلم.))[2].

أنّ القول بشذوذ ثلاثة ألفاظ من تلكم القاعدة النحوية التي ذكرها ابن مالك والنحاة قبله قول يحتاج الى وقفات:

الأولى: أن هذا القول منسوب إلى الكِسائي[3] أولًا ثم ابن عصفور ثانيًا، وظاهر كلام أبي حيان أنَّه نصٌ للنحاة .

قال أبو حيان: ((ونص النحاة على أن العرب شذت في ثلاثة أفعال، فلم تحولها واستعملتها استعمال نعم وبئس، وهي (علم وجهل وسمع): علم الرجل زيد، وجهل الرجل بكر، وسمع الرجل خالد، إذا أرادوا المبالغة في علمه، وجهله، وسمعه، كذا قال الكسائي: أنه يجوز أن يبنى على (فعل) إلا في هذه الأفعال الثلاثة، ومن النحويين من أجاز فيها سَمُع وجَهُل وعَلُم بضم عين الكلمة))[4].

الثانية: لم يذكر ابن عصفور استثناء الافعال الثلاثة في كتابه المُقرب فقد قال: ((وكل فعل ثلاثي يجوز فيه أن يُبنى على وزن فَعُلَ بضم العين ويراد به معنى المدح أو الذم وذلك في الأفعال التي يجوز التعجب منها بقياس ويكون حكمه إذ ذاك كحكم نعم وبئس في الفاعل والتمييز واسم الممدوح والمذموم))[5]، وكذلك لم يذكر ذلك في شرحه لجمل الزجاجي، بل ذكر نص ما ذكره في المقرب[6] .

ولم أجد قوله إلا في الكتب التي تَنسب له ذلك.

(1) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، 3/ 124.

(2) القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة : 98 – 99.
(3) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، 3/ 38:
(4) ارتشاف الضرب، أبو حيان، 4/ 2056–2057 .
(5) المقرب، ابن عصفور، 1/ 69.
(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، 2/ 73.

الثالثة: إنّ هذه القاعدة نص للنحاة وليست لابن مالك، لكن ابن مالك أوضح تلك القاعدة بأنها مُطلقة ولا تقيد.

قال ابن السراج: ((وقال قوم: لك أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب «نعم وبئس» فتحولها إلى «فَعُلَ» فتقول: عَلُمَ الرجل زيد، وضربت اليد يده، وجاد الثوب ثوبه وطاب الطعام طعامه، وقضى الرجل زيد، ودعا الرجل زيد، وقد حكي عن الكِسائي: أنه كان يقول في هذا: قضو الرجل ودعو الرجل. وهو عندي قياس، وذكروا أنَّه شَذَّ مع هذا الباب ثلاثة أحرف سُمعت وهي: سَمِعَ وعَلِمَ وجَهِلَ))[1]، وقال ابن الأثير: ((قال قوم: لك أن تذهب بجميع الأفعال مذهب نعم وبئس، فتحولها إلى فعل بالضم، فتقول: عَلُم الرّجل زيد ...))[2] .

الرابعة: ذهب ابن عقيل وتبعه شعبان الآثاري إلى رد ما اطلق ابن مالك من جواز ذلك في كل فعل ثلاثي، وأنّه لابد من استثناء الالفاظ الثلاثة، بل وزاد الآثاري كل ما لم يُسمع عن العرب، في حين أن الصَّبان في حاشيته على شرح الاشموني، وناظر الجيش في شرحه للتسهيل يدفعان ذلك المأخذ عن ابن مالك.

فالصبان يرى أنّ الذي شذ إنَّما هو بعض العرب كما نقله السيوطي؛ فعليه فلا يؤخذ على ابن مالك اطلاقه قال الصبان: ((قوله: «وذكر ابن عصفور إلخ» في كلام السيوطي أن الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من يحوّلها، وحينئذٍ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحًا فاعرفه)) [3].

وأما ناظر الجيش فقد ذكر قول ابن مالك وقول ابن عصفور ثم نقل قول أبي حيان في الارتشاف فقال: ((وفي ارتشاف الضرب للشيخ، كذا قال الكسائي: إنّه يجوز أن يبنى على (فعل) إلا في هذه الأفعال الثلاثة: قال: ومن النحويين من أجاز فيها – سمع، وعلم، وجعل بضمّ العين. انتهى. قلت: وإذا كان ذلك جائزا خلص المصنف من أن يستدرك عليه تمثيله بعلم.)) [4].

وأما أبو حيان فلم يعلق شيءً في شرحه للتسهيل إلا أنه أشار إلى الالفاظ الثلاثة فقال: ((في كلام الشارح التمثيل في المُحَوَّل من فَعِلَ إلى فَعُلَ قوله «وعَلُمَ الرجلُ فلانٌ»، ونصَّ النحويون على أنَّ الفعل إذا كان على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ حُوِّلَ إلى فَعُلَ، وصار المتعدي منها لازمًا، وإنَّ العرب شَذَّتْ في ثلاثة ألفاظ ، فلم تُحَوِّلها، بل أبقتها على أصلها من الوزن، واستعملَتْها استعمال نِعمَ من غير تحويل، لكن جعلتها لازمة، وهي عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ، فتقول: عَلِمَ الرجلُ زيدٌ، وجَهِلَ الرجلُ عمرٌو، وسَمِعَ الرجلُ عمرٌو إذا أرادوا المبالغة في عمله وجهله وسماعه.))[5].

والظاهر أن تخريج كلام ابن مالك على ما خرّجه الصَّبان وحَمْلُ كلامه على ذلكم المَحْمل فضلًا عن تخريج ناظر الجيش، هو الكلام الأمثل والقول الأكمل في مثل هذه المسائل وتلكم المواقف والله أعلم.

منع اقتران حاشى بـ «ما»

قال شعبان الآثاري: ((منع صاحب الخلاصة اقتران حاشي بـ «ما» يعني لا يقال: قاموا ما حاشا زيدًا، وهذه الدعوى لا برهان عليها القائل

(1) الاصول في النحو، ابن السراج، 1/ 115
(2) البديع في علم العربية، ابن الأثير، 2/ 402.
(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني، 3/ 56.
(4) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، 5/ 2585.
(5) التذييل والتكميل، أبو حيان، 10/ 144.

بل الصحيح جواز اقترانها بما ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: أسامة أحب الناس إليّ ما حاشى فاطمة، وفي الشعر الفصيح العربي قول الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ ما حاشَا قريشًا

فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاَ

وممن نقل ذلك شيخنا برهان الدين الأبناسي في شرح الخلاصة، ولهذا قلت في الكفاية:

وقيل لا تعجب ما قلت العجب

وقد أتى عن الرسول والعرب

والعجب من ابن مالك - رحمة الله تعالى عليه- يستشهد في غالب المواضع بقول عربي ضعيف القول أو عبدٍ من عبيد العرب أو امرأة تُرَقِص ابنها أو بقول السمؤل ابن عاديا أو بقول الأخطل، وهما هما ويسكت عن الاستدلال بهذا الحديث المذكور، وبهذا البيت المشهور إن هذا لشيء عجاب)) [1].

إنَّ هذا النقد والمأخذ ليس في محله وفيه جانب الآثاري الصواب، وتعدى في الخطاب، واستطرد في الرد والاستغراب، فمهلًا، فابن مالك لم يجانب الصواب، فقد اختلف النحاة في حرفية حاشا وفعليتها واسميتها، فجعلها سيبويه حرفًا لا غير وأجاز فعليتها المبرد والفارسي وغيرهم [2]، وما يهمنا في هذا الموضع الخلاف في حرفيتها وفعليتها؛ لأنّ من منع اقتران «ما» بها منع فعليتها .

والذي عليه النصوص العربية جواز الاقتران لا منعه، واعتراض الآثاري ومآخذه على ابن مالك ليس في محله؛ لأنَّ ابن مالك ذكر في شرح التسهيل أنَّ كون «حاشا» حرفا جارًا هو المشهور، ولذلك لم يتعرّض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أنّ ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمّن يوثق بعربيته، وذكر أمثلة فصيحة للنصب بها وردّ على من تعصب لمذهب سيبويه ومما أورده في رده عليهم قولهم : لو كانت حاشا فعلا لجاز أن يوصل بها «ما» كما وُصلت بعدا وخلا.

فقد ذكر في رده أنّ هذا غير لازم، فإن من أفعال هذا الباب «ليس ولا يكون» ولم توصل «ما» بهما، وأيضا فإن الدليل يقتضي ألا توصل «ما» وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يُقَدَّر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر، ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة.

فإذا وُصل ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل فلا يُبالى بانفراده بذلك، فيقال لِمَ لمْ يوافقْه غيره، فإن موافقته تكثير لشذوذ، ومخالفته استمرار على مقتضى الدليل، على أنه قد قيل ما حاشا في حديث ابن عمر من مسند أبي أمية الطرسُوسيّ عن ابن عمر قال «**قال رسول الله ﷺ: أسامةُ أحبُّ الناسِ إليّ ما حاشا فاطمةَ**» [3].

وأما ما ذكره ابن مالك في بيت الخلاصة من عدم جواز اقتران حاشا «بما» فأجاب عنه الشاطبي في شرحه للألفية فقال: ((أنه قال في حاشا: «ولا تصحب ما» وذلك مشكل مع أنه قد حكى في الشرح في بعض الأحاديث: «أسامة أحب الناس إلي ما حاشى فاطمة» ونبه عليه في التسهيل، فكيف يقول هنا: «ولا تصحب ما».

والجواب: أنه أراد لا تصحب ما قياسًا، وسكت عن السماع الآتي، فلم ينفه ولا أثبته، ولو أراد نفي

(1) القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة 87.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الانباري، 1/ 226، مسائل خلافية بين الفارسي وابن يعيش، الدكتور إبراهيم البب ـ هند خيربك، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (28) العدد (1) 2006م، ص17.

(3) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، 2/ 306–308

السماع لقال: ولم تأت بها، أو لم ترد بها، أو ما أشبه ذلك، فعبارته بينة لا إشكال فيها.)) [1].

وتخريج الشاطبي دقيق لطيف فيه من الدقة والنباهة الشيء الكثير، وفيه حَمْلُ أقوال العلماء الجهابذة على احسن المحامل، وعدم التربص للزلات وتمني الخطيئات .

وفضلًا عن ذلك كله، فلا يمكن التسليم للآثاري بأنّ ابن مالك يستشهد في غالب المواضع بقول عربي ضعيف القول أو عبدٍ من عبيد العرب أو امرأة ترقص ابنها أو بقول السمؤل ابن عاديا أو بقول الأخطل، وهما هما ويسكت عن الاستدلال بهذا الحديث المذكور؛ لأنّ ابن مالك سيد الاستشهاد بالقراءات القرآنية الصحيحة والحديث النبوي الشريف والانتصار لها ورد القواعد النحوية إليها وأقواله في كتبه منثورة، وهي أكثر من أن تحصر في هذا المقام .

رفع المضاف والشبيه بالمضاف

قال الآثاري: ((منع صاحب الخلاصة رفع المضاف والشبيه بالمضاف، حيث قال:

والمفرد المنكور والمضافا

وشِبْهِهِ انْصِبْ عادِماً خِلافا.

فمنع من جواز الرفع فيما كونه لم يقف على الخلاف في هذه المسألة فلما وقف عليه ابن الوردي قال في كتابه: كتاب التحفة له:

والمفرد المنكور والمضافا

وشِبْهِهِ انْصِبْ عالماً خِلافا

عن ثعلب فهو يقول إن صلح

ذات لأل نصبها والرفع صح

فاستعمل بيت الخلاصة وجعل اللام في موضع الدال فصيّر عادماً عالماً، وحكى الخلاف في البيت الثاني عن ثعلب كما قد رأيت، وذلك لأن ثعلباً يجيز ضم المضاف وشبهه الصالحين للألف واللام على خلاف مع النصب الذي لا خلاف فيه نحو: يا حسن الوجه، ويا طالعاً جبلاً بنصب المضاف والشبيه أو برفعهما، وهذه لطيفة من ابن الوردي، وحسن أدب في الرد، والله أعلم.)) [2].

وفي هذه المسألة أيضًا جانب الآثاري الصواب فقد ذكر ابن مالك خلاف ثعلب في المسألة وهو عالم به وإنما قصده من قوله عادمًا خلافًا إلى أنّ هذا الخلاف شاذ لا يذكر وهو مخالف للسماع والقياس كما أوضح ابن مالك ذلك في شرح التسهيل فقال: ((وأجاز ثعلب رحمه الله أن يضم المضاف إذا كان صالحا للألف واللام نحو: يا حسنُ الوجه؛ لأن إضافته في نية الانفصال، وأظنه قاس ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب: يا مهتمُّ بأمرنا لا تهتم، لضم الميم، مع مشابهة المضاف لتعلق أمرنا به.

وتخريج هذا عندي بأن يجعل «بأمرنا» متعلقا لا تهتم؛ لأن بناء المنادى ناشئ عن شبهه بالضمير، والمضاف عادم الشبه بالضمير، وإن كان مجازى الإضافة)) .

وقد أوضح الشاطبي هذا أيضًا وأشار إلى أنّ الخلاف خلاف شاذ، فكأنَّ ابن مالك يقول: أنّ هذا المذهب غير مرضي ولا مُعتد به أن يكون خلافًا، فلا خلاف في الحقيقة، وكذا عادة بعض المصنفين يحكون الوفاق نفيًا للخلاف الضعيف، وذكر الشاطبي أنّ ابن الحاجب مما يفعل ذلك في مواضع من «مختصره» الفقهي، وقد نبهه على ذلك بعض شيوخه، فيكون هذا الموضع من ذلك [3].

(1) المقاصد الشافية، الشاطبي، 3/ 415.

(2) القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة 100.

(3) ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، 5/ 271.

ياء النداء لمطلق النداء

قال الآثاري: ((وهنا عجيبة نص ابن مالك على أن «يا» من جملة الأحرف المخصوصة بالمنادى البعيد أو مما في حكم البعيد حيث قال في الخلاصة:

وللمنادى النائي أو كالنائي «يا»

وأشار بما هو كالبعيد إلى الساهي أو النائم أو نحو ذلك، وهذه دعوى لا برهان عليها بدليل قول العبد: يا رب يا الله، والله تعالى قريب ليس ببعيد، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾، وهذا دليل قطعي بإجماع أهل السنة، فكيف يجوز لقائل بعد ذلك أن يخصصها بالبعد إن هذا لشيء عُجاب، وهذا الذي ذهب إليه مالك هو رأي الزمخشري حيث قال في المفصّل أن «يا» مما ينادى بها البعيد، ثم قال بعد ذلك «وقول الداعي يا رب يا الله استقصار منه لنفسه وهضم لها واستبعاد عن مضان القبول والاستماع، وإظهار الرغبة في الإجابة بالجواز»[1]. ، انتهى كلامه.

وهذا فيه بعد وتعسف، والذي أذهب إليه أن «يا» لها مطلق النداء سواء كان قريباً أو متوسطاً أو بعيداً، كما أن للواو مطلق العطف))[2].

ثم قال الآثاري أيضًا: ((وأما جعلهم الهمزة للقريب و « وا » للمندوب بهذا إنما هو بالنسبة إلى كثرة الاستعمال وإلا فقد ينادى القريب بغير الهمزة، وقد يندب المندوب بغير «واو»، ومن هنا يظهر التناقض في عبارة الخلاصة، حيث جعل «يا» من المخصوصات بالبعد، ثم قال و «وا» لمن ندب والمندوب قد يكون حاضرًا وقد يكون بعيدًا، بل الأغلب عليه أن يكون حاضرًا إمَّا في نفسك توجعًا وإمَّا فيمن عندك تفجعًا، والله أعلم))[3].

أقول وبالله التوفيق أنَّ الظاهر من أقوال النحاة هو أنَّ الهمزة: حرف موضوع لنداء القريب ، وأن «يا»: حرف موضوع لمطلق لنداء، في حين ذهب بعض النحاة إلى أنَّ «يا» تستعمل لنداء البعيد مسافة أو حكمًا وإن كان يمكن أن ينادى به القريب لكثرة استعماله، أو للتوكيد[4].

قال سيبويه: ((إلا أن الأربعة غير الألف قد ستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الذي يُرَون أنه لا يُقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل. وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. وقد يجوز لك ان تستعمل هذه الخمسة غيروا إذا كان صاحبك قريبا منك، مقبِلاً عليك توكيدا.))[5].

وقال الرُّماني شارحًا قول سيبويه: ((حرف للبعيد، وحرف للقريب، وحرف للوسط بين القريب والبعيد، وحرف للجميع؛ ليكون أم حروف النداء.

ولا يجوز أن يستعمل الحرف الذي هو للقريب في موضع البعيد؛ لأنه ليس فيه شيء من حروف المد واللين... وأما (يا) فهي للجميع؛ لأن فيها حرفي المد على أتم حال، مع إيجاز لفظه، فهو أحق بأن يكون أما؛ لتمكنه مع خفته.

(1) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، 413.
(2) القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة 122.
(3) القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة 122.
(4) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، 413، المقدمة الجزولية، الجزولي، 187، شرح التسهيل، ابن مالك، 3/ 385، الجنى الداني، المرادي، ص355، مغني اللبيب، ابن هشام، شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، 1/ 261.
(5) الكتاب، سيبويه، 2/ 229-230.

ويجوز أن تستعمل الأحرف التي للبعيد والوسط بينهما في موضع القريب على أحد وجهين.

إما على تنزيل المنادي منزلة الغافل عنك بضرب مما يشغله، فيحتاج إلى ذلك فيه.

وإما للتوكيد الذي يدل على شدة مبالغتك في أنك مناد له بخطابك إياه دون غيره إلا أن الأغلب هو ما بدأنا به قبل.)) [1].

وقال المبرد: ((وَهَذِه الْحُرُوف فَاشِية فِي النداء فَإِذا كَانَ صَاحبهَا قَرِيبا مِنْك أَو بَعِيدا ناديته بـ (يَا) تَقول يَا زيد وَيَا أَبَا فلَان، وَأما أيا وهيا فَلَا يكونَانِ إِلَّا للنائم والمستثقل والمتراخي عَنْك لِأَنَّهُمَا لمد الصَّوْت)) [2].

وقال ابن الوراق: ((وَاعْلَم أَن الْحُرُوف الَّتِي يُنَادى بهَا خَمْسَة وَهِي: (يَا، وأيا، وهيا، وَأي، وَالْألف) .

فَأَما الْألف فَلَا تسْتَعْمل إِلَّا للقريب مِنْك، كَقَوْلِك: أَزِيد أقبل، فَإِن كَانَ بَعِيدا اسْتعْملت لَهُ (يَا) وَسَائِر الْحُرُوف، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك لِأَن الْبعيد مِنْك يحْتَاج إِلَى مد الصَّوْت، وَسَائِر الْحُرُوف – سوى الْألف – فِيهَا حرف مد يمكنك مد الصَّوْت بِهِ، فَلهَذَا وَجب اسْتِعْمَالهَا للبعيد، وَأما الْقَرِيب مِنْك فَلَا يحْتَاج إِلَى مد الصَّوْت، فاختيرت لَهُ الْهمزَة لِأَنَّهُ لَا مد فِيهَا، وَهِي همزَة الِاسْتِفْهَام، وَإِنَّمَا كَانَت الْهمزَة أولى، لِكَثْرَة زيادتها أَولا، وَأما (يَا) فقد تسْتَعْمل للقريب والبعيد، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك فِيهَا خَاصَّة لِكَثْرَة استعمالهم للبعيد، بِحُصُول مد الصَّوْت فِيهَا، واستعمالهم (أيا، هيا) للقريب على طَرِيق التوكيد والحرص على الْبَيَان.) [3].

وكذلك ذهب الجوهري في الصحاح إلى أنَّ (يا) لنداء القريب والبعيد على حد سواء [4]، وابن الحاجب كما ذكر الآثاري ،إذ بيّن أن كون «يا» لمطلق النداء هو مذهب ابن الحاجب في حروف النداء وهو الصحيح لا ما نحا إليه غيره «فيا» اعمها و«أيا» و«هيا» للبعيد، و«أي» و«الهمزة» للقريب.

وقد أوضح الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب أنَّ قوله: «فيا» أعمها يعني أنها تقع للقريب والبعيد، و«أيا» و«هيا» للبعيد، و«أي» و«الهمزة» للقريب [5].

فقال مرجحًا مذهب ابن الحاجب: ((فيا: أعمها، أي ينادى بها القريب والبعيد، وقال الزمخشري: هي للبعيد، قال: وأما يا الله، ويا رب، مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخص من حبل وريده، فلاستصغار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى، وما ذكره المصنف: أولى، لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المجاز في أحدهما، أو التأويل خلاف الأصل)) [6].

وهو مذهب ابن البابشاذ (469هـ) في شرح المقدمة المحسبة إذ جعلها للبعيد والقريب والمندوب[7]، وكذلك ابن يعيش بقوله: ((وأصلُ حروف النداء «يا»؛ لأنها دائرةٌ في جميع وجوده؛ لأنها تُستعمل للقريب والبعيد والمستيقظِ والنائم والغافل والمُقبِل، وتكون في الاستغاثة والتعجب. وقد تدخل في النُّدبة بدلاً من «وا». فلما كانت تدور فيه هذا الدوَرانَ، كانت لأجل ذلك أُم الباب والأصلَ في حروف النداء)) [8].

(1) شرح كتاب سيبويه، الرماني، 1/ 215.
(2) المقتضب، المبرد، 4/ 235.
(3) علل النحو، ابن الوراق، 347.
(4) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، 6/ 2562.
(5) ينظر: القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة 122.
(6) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي، 4/ 425.
(7) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، 1/ 2756.
(8) شرح المفصل، ابن يعيش، 5/ 49.

وكذلك ذهب ابو حيان (745هـ) فجعلها للبعيد والقريب مطلقًا[1]، واضطربت عبارة ابن هشام ففي أوضح المسالك يرى أنها للقريب والبعيد فقال: ((وأعمها «يا» فإنها تدخل على كل نداء، وتتعين في نداء اسم الله تعالى، وفي باب الاستغاثة، نحو: «يالله للمسلمين»))[2]. ثم منع ذلك في المغني فقال وليس كذلك.

وهذا هو مذهب شعبان الآثاري كما نرى في تعجبه مما ذهب إليه ابن مالك.

وقد نقل شيئًا من هذا الخلاف الإمام السيوطي فقال: (((يَا) وَهِي أم الْبَاب وَمن ثمَّ قَالَ أَبُو حَيَّان إِنَّهَا أَعم الْحُرُوف وَإِنَّهَا تسْتَعْمل للقريب والبعيد مُطلقًا وَإِنَّهُ الَّذِي يظْهر من استقراء كَلَام الْعَرَب وَقَالَ ابْن مَالك هِيَ للبعيد حَقِيقَة أَو حكمًا كالنائم والساهي وَفِي الْمُغنِي لِابْنِ هِشَام (يَا) حرف لنداء الْبعيد حَقِيقَة أَو حكما وَقد يُنَادي بهَا الْقَرِيب توكيدًا وَقيل هِيَ مُشْتَرَكَة بَين الْبعيد والقريب وَقيل بَينهمَا وَبَين الْمُتَوَسّط وَذكر ابْن الخبَّاز عَن شَيْخه أَن (يَا) للقريب وَهُوَ خرق لإجماعهم))[3].

وأمَّا القول الثاني فقد قال به ابن السراج والزمخشري وابن مالك وغيرهم.

قال ابن السراج: ((الحروف التي ينادى بها خمسة: يا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف، وهذه ينبه بها المدعو، إلا أن أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنه أو للإنسان المعروض أو النائم المستثقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها، ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريبًا مقبلًا عليك توكيدًا))[4].

والمتأمل لاستعمال الحرف «يا» في النداء يصح لديه أنها تستعمل حقًا للقريب أو البعيد أو المتوسط بلا تفريق، تقول: «يا فلان» فتناديه سواء أكان قريبًا منك أم متوسطًا أم بعيدًا عنك، وشواهدها أكثر من أن تحصى.

فيا هي أم الباب وهي أعم حروف النداء، ولا يُقَدَّرُ عند الحذف غيرها، وهذا القول بإجماعهم ثم اختلِفَوا بعد ذلك فيما يُنادى بها، فمن قائل أنها للبعيد حقيقةً أو حكماً كالنائم والساهي « ومن قائل أنها » أعم الحروف وتُستعملُ للقريب والبعيد مطلقاً .

وقد يُنَادى بها القريب توكيداً وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسط، هذه كلها أقوال متداخلة.

فالذي أراه أنَّ الخلاف هنا لفظي أكثر منه حقيقي؛ لأنَّ (يا) تُستعملُ عند الجميع في مراتب المنادى جميعها: البعيد والقريب والمتوسط، وكذلك تستعمل للمندوب؛ ولهذا فالقول بأنها لمطلق النداء أولى وأصح .

إعمال «لا» النافية عمل ليس

قال الآثاري: ((وإعرابها كإعراب (ما وإنْ) وتفارقها في كونها لا تدخل إلا على النكرة في اسمها وفي خبرها كقولك: لا رجلٌ أفضلَ منك، وأهل الحجاز يعملونها قياساً على ما كان ذهب إليه الفراء ومن وافقه، وإعمال أهل الحجاز لها إنما هو بثلاثة شروط:

أولها: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو: لا رجلٌ أفضلَ منك، ومنه البيت:

تَعَزّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيًا.

(1) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان،، 4/ 2179، تمهيد القواعد، ناظر الجيش، 7/ 3531.
(2) اوضح المسالك، ابن هشام 4/ 6.
(3) همع الهوامع، السيوطي، 2/ 34.
(4) الاصول ابن السراج، 1/ 329.

والثاني: أن لا يتقدم خبرها على اسمها إذ لا يجوز لا قائماً رجلٌ.

والثالث: أن لا ينتقض النفي «بإلا» فيتعين في لا رجل إلا أفضل من زيد برفع أفضل، ولم يتعرض صاحب الخلاصة إلى هذين الشرطين الآخرين، ولابدّ في إعمالها منهما، والله أعلم))[1].

لقد ذكر ابن عقيل أيضاً عدم تعرض ابن مالك لهذين الشرطين، إلا أنّ الشاطبي في شرحه للألفية بين أن ابن مالك ذكر تلك الشروط في إعمال (ما) وهي أول الأحرف التي صدرها بالعاملات عمل ليس فلزم الاشتراط لما بعدها فقال: ((واعلم أنه لما قدّم أن (ما) لا تعمل عمل ليس إلا بشروطٍ ذكرها، وأخبر هنا أن «لا» أُعمِلت أيضًا عمل ليس، لزم من ذلك -ولا بدّ- أن يكونَ حكمُها في اشتراطِ تلك الشروط حكم «ما»، ولم ينصّ على ذلك في «لا»، ولا ما بعدها، عِلْمًا بأن الفَرْعَ لا يقوى قُوّةَ الأصل، والمشبّه لا يكون في درجة المشبّه به، وقدّم ذلك في (ما)، فظهر بذلك جريان حكم الاشتراط في غير «ما» إذا كان المشبّه به واحدًا في الجميع وهو ليس.

فيشترط إذًا في «لا» تلك الشروط الثلاثة، وهي: فِقْدَانُ إِنْ، وبقاء النفي، والترتيب))[2].

وقد نص الجزولي على هذه الشروط فقال في مقدمته النحوية: ((عمل ما ولا المشبهتين بليس مشروط بتأخير الخبر، وألا يبطل النفي بإلا، وألا يفصل بينهما بإن النافية، وكل ما عطف على الخبر المنصوب بأحدهما لفظا أو معنى بحرف يوجب ما بعده فحكمه حكم ما بعد إلا، ويفترقان في أن (لا) لا تعمل إلا في نكرة اسما وخبرا))[3].

(1) القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة 127.
(2) المقاصد الشافية، الشاطبي، 2/ 247-248.
(3) المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي، 157-158.

فعلى هذا يكون ابن مالك قد ذكر الشرط الذي تختلف فيه «لا» عن «ما» وهو تنكير الاسم والخبر وأعرض عن البواقي لتقدم ذكرها في شروط عمل «ما» وهذا التخريج لعدم ذكر الشروط حسن جيد وهو أليق بابن مالك مما ذهب إليه ابن عقيل والآثاري .

المبحث الثاني
نظرات نقدية في مسائل منهجية

العَلَم بالغلبة

إنّ من أنواع العلم ما يكون بالغلبة إما بالألف واللام أو بالإضافة، ولم يذكر ابن مالك هذا النوع في خلاصته الالفية في باب العلم، وإنما ذكره في باب المعرف بأداة التعريف، فانتقده الآثاري متعجبًا من هذا التأخير فقال: ((ومن العجب لابن مالك ذكره لهذه المسألة في غير باب العلم من الخلاصة واعجب من ذلك تمثيله لهذه المسألة بالعقبة والصحيح أنّ ذلك مردود وقد ذكرت لوجهي الردّ في هذا الموضع من الهداية فلينظر من هناك))[4].

وهذا النقد في محله إذ موضع الحديث عنهما في باب العَلَم لا في باب المعرف بالأداة.

ضميري الشأن والفصل

قال شعبان الآثاري: ((اعلم أنّ من الضمائر ضميرين غير ما تقدم ذكره ولم يذكرهما في الخلاصة **أحدهما**: تسمية البصريين ضمير الشأن ضمير القصة وضمير الحديث وضمير الامر؛ لانّ الجملة التي بعده تفسره وهي شأن وقصة، وحديث وأمرٌ، فكأنك قلتَ: الحديث زيدٌ قائمٌ، وهذا من باب المبتدأ والخبر عنه بالجملة والعوامل الداخلة على المبتدأ ثلاثة: كان، وأنّ، وظنّ، واخوات كل منها، فإذا دخلت على ضمير الشأن استكن فيها وبقيت

(4) القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة 32.

الجملة على إعرابها ... وأما الكوفيون، فيسمونه مجهولا قالوا؛ لأنه لم يعُد على مذكور.

والثاني: ضمير الفصل قالوا والمراد بالفصل ضميرٌ يتوسط بين المبتدأ والخبر من الضمائر المنفصلة المرفوعة مساويًا للمبتدأ فيما له من التكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث والجمع إن كان المبتدأ والخبر معرفتين، أو كان الخبر نكرةً، ويكون في خمسة أبواب: المبتدأ والخبر....))[1].

وهذه النظرة من الآثاري إنما هي في باب منهج ابن مالك في عرض المسائل النحوية في أبوابها، وابن مالك ذكرهما في مواطن ورودهما في باب كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، ولم يخصهما بذكرٍ أو تفصيل في باب الضمائر .

مسوغات الابتداء بالنكرة

قال شعبان الآثاري: ((حق المبتدأ أن يكون معرفة، وحق الخبر أن يكون نكرة، وقد يجوز تنكيرهما معاً إذا وجد للمبتدأ مسوّغ، ومسوغات المبتدأ كثيرة وليس منها في الخلاصة سوى ستة، وقد انحصرت عندي في أربعين صورة، وقد نظمتها في الكفاية لمزيد الاتساع من هذا الباب، لكن نذكر منها هنا أربعاً تنبيهاً للطالب على ما هنالك ... ومن العجب لصاحب الخلاصة في ذكره لستة منها، وفي أمره بقياس ما بقي منها على تلك الستة مع علمه بأنها ليست كمثلها، وأن كل نوع منها لا يشبه الآخر ولقد تساهل في ذلك، ومثل ذلك لا يليق بمن يريد النصيحة في التعليم، وذلك نظير قوله في باب الضمائر والفروع لا تشتبه بل تُشتبه على المبتدئ للمحتاج إلى معرفة تركيبها، وإلى كيفية ترتيبها، وأما هذه فقد قال المحققون من أهل العلم وكلها راجعة إما إلى التخصيص وإما إلى التعميم، والله أعلم.))[2].

لقد بالغ الآثاري في نقده ورده على ابن مالك في هذه المسألة وتحامل عليه وعنفه بما لا يستحق، وتحرير المسألة أنّ ابن مالك لم يحصر جواز الابتداء بالنكرة بهذه المواضع بل نبّه على شيءٍ يَجِبُ التنبيه عليه، وهو أَنّ الابتداء بالنكرة ليس مقتصرًا به على مواضع من الكلام دون أُخَرَ، ولا محصورة بشروط تتعدد، وإنما المعتبر في ذلك حصولُ الفائدة عند الابتداء بها، وهذا هو وجه الشبه بين المواضع الذي قصده ابنن مالك.

بل إنّ في كلام ابن مالك ردٌ على من قال إنه لا يبتدأ بالنكرة إلا بشروط، فيوهِمُ كلامُهم أنّ الابتداء بالنكرة مقصور على تلك المواضع، وأنّ ما عداها لا يجوز فيه الابتداء بالنكرة، وليس الأمر كذلك.

وذلك أن السبب الذي لأجله امتنع الابتداء بها عند النحويين المتقدمين كُلّهم، ومن اعتُبِر كلامُهم من المتأخرين، إنما هو عدم الفائدة في الإخبار عنها، والشروطُ التي يذكر هؤلاء إنّما ساغ الابتداءُ بالنكرة عندها لوجود الفائدة معها في الاخبار، ولا يمكن أنْ يكون ما عدوا مقصورًا عليه الابتداءُ بالنكرة، فالاشتغال بتعدادها دون التّنبيه على أصْل ذلك عناءٌ لا فائدةَ فيه، ثم إنّ هذه المسوغات يتفرع أحيانًا بعضها من بعض فيتنوع كل واحد منها إلى أنواع، فالذين عدوا أمورا كثيرة لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الانواع المتعددة، وإنما فصلوها تفصيلا لئلا يحوجوا المبتدئ إلى إجهاد ذهنه[3].

ولذلك لّما ذكر ابن مالك منها جُملةٌ على جهةِ التمثيل ختم بقوله: ((وَلْتَقِسْ ما لم تُقَلْ))، اتكالًا على تحصيل أصل المسألة.

(1) القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة: 37.

(2) القلادة الجوهرية ، شعبان الآثاري، الورقة: 67.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل ، 1/ 177، و183.

وإنما يذكر متقدمو النحويين في هذا كسيبويه والأخفش والمبرّد وابن السراج ما يكثُر وجودهُ مما يُسيغُ الابتداءَ بالنكرة؛ لوقوع الفائدة بذكر ذلك، كالوصف والعموم، ولا يُوجَد لهم في ذلك حصرٌ.

والدليل أنّ المعتبر عندهم في ذلك الجوازِ والمنعِ أنما هو حصول الفائدة وعدمها، أنه قد تَتّصِفُ النكرةُ ثم لا يكون في الاخبار عنها فائدة، فلا يجوز الإخبار عنها[1]، فالمواضع على هذا الاساس لا يمكن حصرها بعدد معين ؛ ولهذا قال عباس حسن: ((قد أوصل النحاة مواضع النكرة المفيدة حين تقع مبتدأ إلى نحو أربعين موضعًا.

ولا حاجة بنا إلى احتمال العناء في سردها، واستقصاء مواضعها، ما دام الأساس الذى تقوم عليه هو: «الإفادة» فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحة الابتداء بالنكرة، أو عدم صحته، من غير داع لحصر المواضع أو عَدّها هذا إلى أن تلك المواضع الكثيرة يمكن تجميعها وتركيزها في نحو أحدَ عشَرَ تغنى عن العشرات التي سردوها.))[2].

إذن فالمواضع تشتبه كلها في معنى واحد يجمعها وهو الإفادة كما قال ابن مالك.

نظم القواعد النحوية بأبيات قليلة:

قال الآثاري مظهرًا براعته في نظم القواعد والتمثيل لها بأقل الابيات الشعرية متفوقًا بذلك على ابن مالك والحريري، في نظمهما للقواعد النحوية كما في ألفيتهما: ((وكل من الثلاثة إما أن تكون الصفة معه «بأل» كالحُسْن أو مجردة منها كحسن، فهذه ستة أقسام، والمعمول مع كل واحد منها إما أن يُجرّد من «أل» والإضافة كوجه أو يقترن «بأل» كالوجه أو بإضافته إلى ضمير الموصوف كوجهه أو يكون مضافاً إلى ما عَرِيَ منها كالحسن وجه أب أو إلى ما اقترن «بأل» نحو وجه الأب، أو إلى مضافٍ إلى ضمير الموصوف نحو وجه أبيه، فهذه ستة أقسام مضروبة في ستة بستة وثلاثين وجهاً، ويمتنع منها أربعة أوجه في حالة التعريف مع الجرّ كقولك: الحسن وجه الحسن وجد أب الحسن وجه أبيه الحسن وجهه، وما عداها فجائز وقد نظمها صاحب الخلاصة في ثلاثة أبيات، وقد يسرها الله تعالى للعبد في بيت ونصف من الكفاية، والله الموفق.))[3].

وقال الآثاري أيضًا: ((ويجرد الفعل من علامة الاثنين والجماعة هي اللغة الفصحى وبها جاء التنزيل ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ﴾ ومن العجب نظم هاتين المسألتين في بيت كامل من الخلاصة فإنه قال:

وجرد الفعل إذا ما أسندا
لاثنين أو جمع كفاز الشُهدا

ومع ذلك لم يسمح النظم بمثال الاثنين وأعجب منه نظم مسألة واحدة منها في بيت كامل من الملحة فإنه قال:

ووحد الفعل مع الجماعة
كقولهم سار الرجال الساعة.))[4].

وقد نظم الآثاري مسائل الفاعل ظاهرًا ومضمرًا مذكرًا ومؤنثًا ومفردًا ومثنًا وجمعًا وتجريد الفعل من علامة المثنى والجمع ببيت واحد فقال:

قال سعدٌ ماتت البنتُ انْتَفَعَ
عُمَرَان والزيدون وانقضى الجُمَعْ[5].

والآثاري تفوق على سابقيه بلا نزاع في مسألة التبويب والترتيب والعناية بالمنهج وعرض المادة العلمية واختصار نظم المسائل العلمية بكلمات

(1) ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، 2/ 37-38.
(2) النحو الوافي، عباس حسن،1/ 286.
(3) القلادة الجوهرية، شعبان الآثاري، الورقة: 95.
(4) القلادة الجوهرية ، شعبان الآثاري، الورقة : 63.
(5) القلادة الجوهرية ، شعبان الآثاري، الورقة : 62.

قليـة متبعًـا اسـلوب الاشـارة بالأمثلـة لتـدل مبـاشرة عـلى القاعـدة النحويـة، ومـن ذلـك قولـه مثـلًا في بـاب الاشـتغال: ((واعلـم أن هـذا البـاب عـلى خمسـة أقسـام: قسـم: يجـب فيـه الرفـع، وقسـم: يجـب فيـه النصـب، وقسـم: يجـوز فيـه الأمـران، ويختـار الرفـع، وقسـم: يجـوز فيـه الأمـران ويختـار النصـب، والخامـس: جوازهمـا عـلى السـواء، ولم أرَ مـن النحـاة مـن أحسـن في ترتيبهـا، وإنـما ذكروهـا جمـلاً وهـذا سـوء ترتيـب، ومـن العجـب لابـن مالـك – رحمـه الله – كيـف بـدأ منهـا في الخلاصـة بالواجـب النصـب، ثـم ثنّـى بالواجـب الرفـع، ثـم ثلّـث بـما يُختـار فيـه النصـب، ثـم ربّـع بـما يجـوز فيـه الأمـران عـلى السـواء، ثـم خمّـس بـما يترجـح فيـه الرفـع، وليـس ذلـك بجيـد لكـن الترتيـب الـذي ذكـره العبـد هـو أنسـب مـن غـيره، ولهـذا نظمتـه في الكفايـة لطالـب الاتسـاع في هـذا البـاب، والله الموفـق.)) [1].

وفي هـذا الترتيـب الـذي اعتنـى بـه الآثـاري دقـة وحُسـن ترتيـب في ايـراد الأوجـه الممكنـة في المسـألة عـلى النحـو الـذي ذكـر.

إلا أني أجـد في مسـألة نظـم الأبيـات القليلـة للمسـائل النحويـة إنّ الاشـارة إلى المسـائل النحويـة بالأمثلـة المجـردة مـن القواعـد تكـون لمراحـل متقدمـة مـن الطلبـة الـذي أتقنـوا الاساسـيات ليسـتطيعوا فَهـم الأمثلـة ودلالاتهـا ؛ فلهـذا لا تعـد طريقـة ابـن مالـك ناقصـة أو إنّ فيهـا اسـهابًا، أو مأخـذًا في طريقـة النظـم؛ لأنّ لـكل طريقـة لهـا وجـه مـن الدلالـة والبيـان للمسـتويات المختلفـة مِـن طلبـة العلـم .

الخاتمة

إنّ المتأمـل فيـما مـضى مـن مسـائل يجـد أنّ شـعبان الآثـاري (رحمـه الله تعـالى) تابـع ابـن مالـك (رحمـه الله تعـالى)، في كثـير مـن المسـائل والدقائق النحويـة، ووقف معـه منتقـدًا لـه ومعترضًـا عليـه، أو رادًا، أو مسـتدركًا، أو متعجبًـا في مواطـن عديـدة لا يـكاد يكـون الآثـاري وقفهـا مـع غـير ابـن مالـك، بـل لم يقـف مـع غـيره هـذا العـدد مـن الوقفـات والاعتراضـات.

وقـد حـرص الآثـاري عـلى تتبـع ابـن مالـك وتلمـس لـه الهفـوات، ونقـد آرائـه النحويـة، وتجـاوزَ حـد الخِطـاب معـه، وابـن مالـك يعـد علـمًا مـن أعـلام العربيـة، ومـع أني وجـدت في متابعـات الآثـاري لبقيـة النحـاة دقـة علميـة راجحـة للآثـاري بعـد أن رصـدت نظراتـه النقديـة للنحـاة في كتابـه القـلادة الجوهريـة، إلا أن الأمـر مـع ابـن مالـك كان مختلفـا تمامًـا عـن بقيـة النحـاة؛ ولهـذا أفـردت تلـك النظـرات النقديـة والوقفـات المنهجيـة بـكل اشـكالها في بحـث خـاص لكثرتهـا.

وقـد اثبـت البحـث في نقـده لآراء سـابقيه أنـه كان قـد اختـص مـن بينهـم مـن لـه نظـم في هـذا البـاب وهـو: ابـن معطـي، والحريـري، وابـن مالـك، وكان النصيـب الأوفـر للمتابعـة والـرد والنقـد والاعـتراض هـو ابـن مالـك.

وأخـير فقـد تـكاد تكـون جميـع المواضـع التـي بينهـا البحـث ترجـح مـا ذهـب إليـه ابن مالـك، وأنـك لتجد الفـرق في بعـض المواضـع بـين كلام الشـاطبي وتخريجـه لقـول ابـن مالـك وحملـه عـلى أفضـل المحامـل مـع أنّ للشـاطبي وقفـات ونقـد واعتراضـات كثـيرة كتبـت بهـا اطروحـة، وبـين كلام الآثـاري في رده، أو تعنيفـه عـلى أقـوال ابـن مالـك بأقـوال ينبغـي لطالـب العلـم المنصـف أن لا يجعلهـا في قامـوس لغتـه مـع أمثـال أولائكـم العلـماء، ويكـون الـرد علميًـا، بـلا غمـز، ولا لمـز، ولا أمثـال تلكـم الالفـاظ .

(1) القلادة الجوهرية ، شعبان الآثاري، الورقة : 65.

المصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (316هـ).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ابن الانباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (577هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م .
- أوضح المسالك أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالكٍ أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير(606هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ.
- تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م) .
- تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761 هـ) تحقيق: عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم- دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، ط 2، 1435هـ - 2014م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالكٍ أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى 1428هـ - 2008م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1417 هـ - 1997م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل الهداني المصري (ت 769هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الالدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (905هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م .
- شرح المفصل، ابن يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (469 هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية - الكويت، الطبعة: الأولى، 1977 م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (ت 672 هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت 807 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصري
- شرح تسهيل الفوائدٍ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (672هـ) .

- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي 669هـ، تحقيق: فواز الشعار، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (296 – 384 هـ)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، عام: 1418 هـ – 1998 م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ – 1987 م، بيروت - لبنان، 1425 هـ – 2005. الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 1999م.
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (381هـ)
- عمدة الكُتّاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى 1425 هـ – 2004 م.
- الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، (180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ – 1988م.
- مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (28) العدد (1) 2006م، ص17.
- مسائل خلافية بين الفارسي وابن يعيش، الدكتور إبراهيم البب ـ هند خير بك
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، 1993.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 855 هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1431 هـ – 2010 م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، 1982م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. - بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي (المتوفى: 607هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى.
- النحو الوافي، عباس حسن (1398هـ)، دار المعارف، الطبعة: الخامسة عشرة.